هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

ملخص تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

الجامعة الملكية للبنات

كلية القانون

بكالوريوس في القانون

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 22 – 24 مارس 2021

HA011-C3-R011

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2021

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم: 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

*المعيار 1: **برنامج التعلُّم***
*المعيار 2: **كفاءة البرنامج***
*المعيار 3: **المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
*المعيار 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمُ العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	الجامعة الملكية للبنات
الكلية/ القسم*	كلية القانون
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	بكالوريوس في القانون
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	قرار المجلس الأعلى للتعليم رقم: (304) للعام 2012، في اجتماع رقم: (2012/27)
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	8
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	(5) سنوات من تاريخ إدراج البرنامج في الإطار الوطني للمؤهلات
عدد الوحدات*	47
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	578
أهداف البرنامج*	• اكتساب معرفة وفهم شاملين في القانون الموضوعي والإجرائي. • الاستفادة من التفكير القانوني والمهارات التحليلية والتقييمية الفعالة للانخراط في المهن القانونية و/ أو الالتحاق بالدراسات العليا. • استخدام مهارات البحث القانوني الفعال. • ممارسة مهارات التواصل والمناصرة الفعالة. • ممارسة الأخلاق القانونية وتحقيق المهنية؛ من أجل السعي لتحقيق العدالة والإنصاف.

مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	• اكتساب المعرفة، والإلمام بالمفاهيم والمصطلحات القانونية باللغتين: الإنجليزية والعربية. • اكتساب معرفة وفهم للتشريعات والإجراءات ذات الصلة. • تحليل وتفسير التشريعات القانونية، وفقه التشريع. • تطبيق المبادئ القانونية على قضايا عملية، واستنتاج الحل القانوني الأنسب لها. • استخدام مهارات المرافعة؛ لصياغة مذكرات المحكمة/ التحكيم، والترافع شفهيًّا. • إجراء أبحاث قانونية فعالة باستخدام الأساليب التقليدية، والأساليب التكنولوجية المتقدمة. • الاستفادة من الأبحاث القانونية في صياغة العقود، وغيرها من الوثائق القانونية. • استخدام مهارات التواصل التحريري الفعال؛ لنقل المعلومات إلى العملاء، والزملاء، والمهنيين، والأطراف الثالثة. • ممارسة مهارات التواصل الشفهي الفعال؛ للتحدث أمام الجماهير، وإقناع النظراء.

ج. ملخص الأحكام

حكم البرنامج
جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	مستوف
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	مستوف
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	مستوف
المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف جزئيًّا

المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	مستوف
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	مستوف
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. الخلاصة

مع الأخذ في الاعتبار تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، والأدلة التي تم جمعها من المقابلات والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية الافتراضية، توصلت لجنة المراجعة إلى الاستنتاج التالي:

وفقًا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية – 2020)؛ فإنَّ برنامج البكالوريوس في القانون المطروح في كلية القانون بالجامعة الملكية للبنات قد حصل على **حكم:** "**جدير بالثقة**".

وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة في البرنامج، تلاحظ اللجنة – *مع التقدير* – ما يلي:

1. النهج المميز الذي يتبناه البرنامج بالتركيز على دراسات القانون التجاري، وتوجيه الخطة الدراسية والأنشطة الطلابية وفقًا لذلك.
2. اطلاع الطلبة على الخبرات المهنية على المستوى الدولي.
3. يعد نظام المساعدة الطلابية أحد وسائل المساعدة المتقدمة في عملية صنع واتخاذ القرار لدى المؤسسة.
4. الجهد المستثمر في وضع نموذج لجدول بيانات يشمل مصفوفة تقييم مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وإعطاء تغذية راجعة حول دورة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.
5. الجهود المبذولة من قبل الكلية في تحسين البرنامج، والتي تمت بالاستناد إلى تقييم مدى فاعلية التدريب العملي.
6. إنشاء نظام شامل لمتابعة الخريجين، والاستفادة منه بشكل فعال في تحسين البرنامج.
7. الشعور بالرضا العام الذي عبر عنه الخريجون تجاه "توصيفات الخريجين".
8. المشاركة الفعالة من جانب "اللجنة الاستشارية للكلية" في عمليات صنع واتخاذ القرار.

وبالنسبة لأوجه التحسين، *توصي* اللجنة أنَّه يجب على المؤسسة:

1. متابعة خطة طوارئ للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البرنامج، فضلًا عن تحليل هذه المخاطر والتخفيف من آثارها.

2. إعادة صياغة "مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية" المندرجة تحت فئة "المهارات العامة والقابلة للتحويل"؛ لتشمل نطاقًا أوسع من المهارات.
3. التأكد من ربط مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
4. وضع وتطبيق معيار واضح؛ لتحديد اللغة المستخدمة في تدريس كل مقرر من المقررات الدراسية، وإدراجها في الخطة الدراسية للبرنامج، خلال دورة المراجعة القادمة.
5. تعديل المتطلبات السابقة في الخطة الدراسية؛ للتأكد من إدراجها في الأماكن المناسبة لها في الخطة، خلال دورة المراجعة المقبلة.
6. مراجعة محتوى مقرر "القانون الدولي العام"؛ للتأكد من حذف أي موضوعات خارج إطار النظرية الرئيسة، واستبدالها بمزيد من الموضوعات الجوهرية مثل تلك المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.
7. التركيز بشكل أكبر على البعد الدولي في المقررات الدراسية المتعلقة بالقانون التجاري الدولي وتطبيقاته.
8. وضع آلية رسمية تكفل – بشكلٍ منتظم – حداثة الكتب الدراسية والمراجع الأساسية، ومواكبتها للعصر، فضلًا عن الاستفادة من قواعد البيانات التشريعية الوطنية.
9. تحسين الآليات المتبعة في منح درجات لأعمال الطلبة الخارجة عن إطار الامتحانات.
10. تحديد الحد الأدنى لمجموع درجات الثانوية العامة المطلوب للقبول في البرنامج.
11. وضع الإجراءات المناسبة لتحديد المتقدمين الذين يفتقرون إتقان مهارات اللغة العربية المطلوبة للدراسة في البرنامج، واستكشاف آليات لتزويد الطلبة بالدعم التعويضي المناسب قبل التحاقهم بالبرنامج.
12. وضع آلية لضمان مواصلة إجراء البحث العلمي بما يتوافق مع الخطط البحثية التي تم تحديثها.

13. وضع وتطبيق آلية لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات الأكاديمية، لاسيما في القانون الجنائي، والقانون الدولي الخاص، وقانون الإجراءات المدنية، والتأكد من أنه يتم تدريس المقررات القانونية الأساسية من قبل أعضاء هيئة التدريس المتخصصين الذين يحملون درجة الدكتوراه.

14. التقييم الدوري لمستوى فاعلية أنشطة التنمية المهنية المُقَدَّمة، وتحسينها وفق ما تقتضيه الحاجة.

15. الاشتراك في قواعد البيانات باللغة العربية – عبر الإنترنت – في المجال القانوني؛ لتلبية احتياجات الأبحاث والمقررات الدراسية باللغة العربية.

16. التأكد من أنَّ جميع التقييمات مناسبة من حيث مستوى التعقيد.

17. إدراج المعايير الأخلاقية – بشكل واضح – ضمن سياساتها المتعلقة بها، والتأكد من نشرها بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

18. النظر في تقليل الحد الأدنى لنسبة التشابه المسموح بها في التقييمات القائمة على البحث العلمي، مع مراعاة جوانب التشابه الأخرى المتعلقة بالمحتوى عند الكشف عن الانتحال الأكاديمي.

19. توسيع نطاق عمليات التدقيق الداخلي؛ لتشمل التدقيق البعدي للتقييمات؛ للتأكد من اتساقها وتحقيق العدالة في منح الدرجات.

20. وضع آلية يتم من خلالها إجراء تقييم رسمي – بشكل منتظم – لمعرفة مدى فاعلية عملية التدقيق الداخلي.

21. وضع آلية يتم من خلالها إجراء تقييم رسمي – بشكل منتظم – لمعرفة مدى فاعلية عملية التدقيق الخارجي.

22. مراجعة المتطلبات السابقة وعدد الساعات المعتمدة التي يتعين على الطلبة إتمامها قبل التسجيل في التدريب العملي، بغرض التأكد من إتمامهم لمقررات القانون التمهيدية الأساسية (التي تحددها الكلية)، وذلك قبل تعرضهم لخبرة التعلم القائم على العمل.

23. جمع التغذية الراجعة – بشكل رسمي – حول مستوى رضا الطلبة تجاه عملية الإشراف والمصادر المتاحة؛ لتنفيذ مشروعات أبحاثهم للسنة النهائية، واستخدام النتائج التي تم الوصول إليها في تحسين المقررات الدراسية الخاصة بمشروع التخرج.
24. التأكد من تطبيق أحدث السياسات والإجراءات.
25. النظر في إنشاء لجان دائمة وأخرى مؤقتة – حسب الحاجة – وإدراجها في الهيكل التنظيمي للكلية؛ من أجل التخفيف من مسئوليات العميد ورئيس القسم، والمساعدة في اتخاذ القرارات الفعالة.
26. التأكد من أنَّ تقرير التقييم الذاتي السنوي للبرنامج هو تقرير شامل وجامع، وأنه يتم الاستفادة من نتائجه في عملية التحسين سواء على مستوى البرنامج أو المقررات الدراسية.
27. التأكد من أن المراجعة الدورية للبرنامج تغطي جميع جوانب البرنامج بما في ذلك عملية القبول، والمرافق، والمصادر...إلخ.
28. تقييم مدى فاعلية مراجعة تطبيق التوصيات الناتجة عن المراجعات الدورية، ووضع آليات منهجية مناسبة بناء على هذه التوصيات.
29. إجراء دراسة للمقايسة المرجعية بالتوافق مع سياسة المقايسة المرجعية الخاصة بالمؤسسة، والاستفادة من نتائجها في توجيه عملية صنع واتخاذ القرار، ومن ثَمَّ تحسين البرنامج.
30. مراجعة وتقييم الآليات المستخدمة؛ للتأكد من أن البرنامج يلبي احتياجات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية.